

الإصلاح السياسي ومستقبل النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية

دكتور/ عادل المهدي (✉)

(١) مقدمة:

يعود تاريخ انتشار النظم السياسية المتسلطة إلى بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث بدأت أغلب دول العالم بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية إلى محاولة التحرر وإدارة نظمها الاقتصادية والسياسية على أسس ديمقراطية بمساعدة أمريكية أوربية، لمواجهة المد الشيوعي آنذاك، وبالفعل زاد عدد الدول الديمقراطية خلال فترة الخمسينات من القرن العشرين^(١).

وما أن حل عقد الستينات حتى بدأت مجموعة من الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا اعتلت على أثرها الحكم أنظمة سياسية عسكرية متسلطة انتهكت حقوق الإنسان، وأسهمت في حدوث تراجع كبير في انتشار الديمقراطية، وتدهور الأداء الحكومي في مختلف مناحي الحياة، وكانت النتيجة المنطقية هي انتشار الفساد والرشوة، حدوث تفاوت حاد بين الطبقات الاجتماعية في هذه الدول، حيث ترافقت القصور الفاخرة والأبنية العجيبة مع العشش المشيدة من الصفيح وسكنى المقابر، والأداة الوحيدة لإدارة هذا التناقض هي المزيد من التسلط والقهر.

✉ أستاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية. كلية التجارة - جامعة حلوان

E-Mail: adelmahdy@link.net
Web site: www.adelmahdy.net

ونجحت في هذا الصدد بعض الأنظمة العسكرية المتسلطة في تحقيق نمواً اقتصادياً لبلادها مثل كوريا الجنوبية والفلبين وإندونيسيا وغيرها، جعل الباحثين يعتقدون أن هناك نمودجاً تنموياً جديداً يمتد، وهو نمودجاً ليس ليبرالياً كأمريكا وأوروبا الغربية، وليس شيوعياً كروسيا وأوروبا الشرقية، ولكنه نمودجاً تنموياً سلطوياً^(٢).

وما أن حل عقد الثمانينات حتى بات من الواضح أن أغلب الأنظمة المتسلطة لم تعد قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي لشعوبها، ومع تزايد الوعي السياسي وتطور الاتصالات، ووسائل نقل المعرفة، مع تولد طبقة جديدة من رجال الأعمال، وطبقة وسطى تكافح من أجل البقاء، اندلعت عديد من الثورات والتحويلات الكبرى في الدول الشيوعية من ناحية، وأغلب الدول ذات الأنظمة المتسلطة من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى انتشار سريع للديمقراطية في عدد كبير من دول العالم، وأصبح استمرار النظم المتسلطة في الدول الأخرى مسألة وقت فقط.

ويلاحظ أن البحوث والدراسات الأكاديمية التي أجريت في جميع المنتديات والمحافل الدولية والمحلية حول دور الإصلاح السياسي والديموقراطية في التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتحقيق التقدم الاقتصادي في الدول النامية قد اختلفت في نتائجها. فمنها ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين النظم المتسلطة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع في بعض الدول. ومنها ما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في دول أخرى. ويرجع هذا الاختلاف بطبيعة الحال إلى أن هذه الدراسات تدور جميعها في فلك العلوم الاجتماعية التي يندمج فيها رأي الباحث الشخصي وتقديراته وفقاً لظروفه الشخصية ومصالحه الخاصة بالنتائج

العلمية لمثل هذه البحوث والدراسات. وهو ما يعني أن هناك قدرا كبيرا من التحيزات في العلوم الاجتماعية، ولا يمكن الفصل التام بين التقديرات الشخصية والظروف المعيشية، والمكانة الاجتماعية للباحث والنتائج التي يتوصل إليها من بحثه.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة قد أشارت في عديد من التقارير الصادرة عنها بشأن زيادة أعداد الفقراء وتدهور الأحوال المعيشية لكثير من سكان الكرة الأرضية إلى أن أزمة التنمية في الدول النامية مردها غياب الوعي السياسي وتدهور القيم الاجتماعية والأطر السياسية والتشريعية، وشيوع النظم السلطوية، وانحراف الإدارة الحكومية وضعف أدائها، مع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، وفقدان الثقة في المناخ الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة الفقر، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ويرى أغلب الاقتصاديين ومعهم السياسيين أن هذا الأمر يعود بصفة أساسية إلى غياب الديمقراطية في عدد كبير من الدول النامية، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى أن هناك ما يزيد عن ٦٠ دولة في العالم لازالت ترزخ تحت نير النظم المتسلطة، وذلك رغم ما شهده العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضي من تحسن في النظم السياسية عبر العالم، إذ بلغ عدد الدول التي انتهجت خطوات ملموسة نحو الاقتراب من الديمقراطية نحو ٨١ دولة وبقية دول العالم تتأرجح بين النظم الديمقراطية والنظم المتسلطة^(٣).

وقد تضمنت الأهداف العامة للتنمية في الألفية الجديدة، تقليل الفقر على الصعيد العالمي بتغيير الأطر السياسية وتفعيل ما يعرف بالحوكمة والشفافية، وتعتبر هذه التغييرات وفقا لآراء السياسيين والاقتصاديين الأكاديميين من أهم الجوانب

التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. وتنبع هذه الأهمية من حقيقة تقارب دول العالم في مجالات المعرفة نتيجة لذلك التطور الهائل في مجال الاتصالات، والفضائيات، وشبكات المعلومات، وامتديات التواصل الاجتماعي فيما عُرِف كل ذلك بالثورة العلمية الثالثة، تلك الثورة التي مكنت البسطاء في أعماق القرى من مشاهدة منجزات العلم والتقنية في كل مكان على وجه المعمورة. بل إن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها التي تقع في اي مكان أصبح بالأمكان مشاهدتها في نفس لحظة وقوعها، وعليه لم يعد بمقدور الحكومات وصانعي السياسات في اي دولة إخفاء أي معلومات تتعلق بتطور النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، كما لم يعد بمقدورهم تضليل شعوبهم بزعم عدم أو صعوبة المعرفة لما يجري هنا وهناك. ومن هذا المنطلق بات من الضروري التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي في الدول التي لازالت تتأرجح بين الديمقراطية والنظم المتسلطة.

والدليل على ذلك ما يحدث في ما يعرف بالربيع العربي، حيث انتقلت عدوى الثورات سريعاً من دولة إلى أخرى، ورغم مساندة الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) على نحو خاص لبقاء النظم المتسلطة في بعض الدول ذات الأهمية السياسية والاقتصادية لها، إلى أن هذه المساندة سوف تنتهي سريعاً بانتهاء المصالح الاقتصادية، وعلى رأسها نضوب الموارد النفطية، وحين ذلك فإن أي مضادات وقائية لن تفلح في التصدي لانتشار عدوى الثورات التي تفهمتها الشعوب المقهورة في كافة أنحاء المعمورة.

والهدف الأساسي من هذا البحث يتركز على اختبار الفرضية الأساسية التي تشير إلى أن هناك علاقة موجبة وقوية بين الإصلاحات المؤسسية فيما يعرف بتفعيل الديمقراطية، وتحسين جودة الأداء الحكومي فيما يعرف بالحوكمة *Governance* والنمو الاقتصادي. وبمعنى آخر فإن البحث يسعى للإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بطبيعة واتجاه العلاقات سالفة الذكر.

➤ فهل تحسن الديمقراطية من مسار النمو طويل الأجل؟

➤ وهل تؤدي الحوكمة إلى مزيد من الديمقراطية والنمو الاقتصادي؟

➤ وهل تؤدي الحوكمة إلى تقليل الفساد وتحسين مناخ الاستثمار؟

➤ وهل هناك علاقة بين الحقوق السياسية والمدنية ومستوى المعيشة؟

إن الأدلة التطبيقية عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لا تتوفر حتى الآن دعماً كافياً وواضحاً لفرضية أن زيادة مستوى الديمقراطية يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. فهل تعتبر الديمقراطية شرطاً لتحقيق النمو الاقتصادي، أم أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يعتبر مطلباً أساسياً لتفعيل الديمقراطية؟^(٤)

وقد وجدت بعض الدراسات^(٥)، أن هناك تأثيراً معنوياً لمؤشرات الحرية السياسية على النمو، وهناك دراسات أخرى لم تتوصل إلى نتائج محددة *Ambiguous* بشأن هذه العلاقة^(٦). وقد توصل بارو *Barro* من دراسته عام ١٩٩٦ عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي إلى أن تأسيس علاقة بين الديمقراطية والنمو تعد انعكاساً للعلاقة بين الديمقراطية والمحددات الأخرى للنمو مثل رأس المال البشري^(٧). وبنفس المنطق، توصلت دراسات عديدة إلى

نتيجة مفادها عدم وضوح العلاقة المباشرة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. غير أن هذه العلاقة قد تصبح قوية من خلال المتغيرات الأخرى المؤثرة على مستوى الأداء الاقتصادي بوجه عام. وعلى الجانب الآخر فقد أشار Francisco,1999 في دراسته عن علاقة الديمقراطية بالحوكمة **Governance** والنمو الاقتصادي إلى أن توسيط جودة الأداء الحكومي يؤثر تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي. غير أن جودة الأداء الحكومي لا تتأتى إلا من خلال تفعيل الديمقراطية.

وقد توصل Francisco في هذا الصدد إلى وجود علاقة قوية في الأجل الطويل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. واستخدم في ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة على مستوى جودة الأداء الحكومي في ١١٥ دولة تم اختيارها على أساس توافر بيانات بشأنها عن مؤشرات الديمقراطية والحرية الاقتصادية، ونوعية المؤسسات الحكومية، ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات^(٨). وقد بُني هذا التحليل في إطار ما يُعرف بالشفافية، والمصداقية، والمساءلة في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقة بين الأفراد والمنشآت، والجهاز الإداري للحكومة.

أما Guang,2002 فقد توصل من دراسته عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، اعتماداً على منهجية «قياس الأثر قبل وبعد **After and Before Effect Methodology**» إلى أن التحسن في مستوى النمو يتأتى بعد التحول إلى الديمقراطية. وعلاوة على ذلك فإن النمو في ظل الديمقراطية يكون مستقراً بدرجة أكبر عنه في ظل النظم غير الديمقراطية. وقد بنى Guang دراسته على بيانات

أربعين دولة، وعبر أربعين سنة قبل وبعد أن تصبح دولاً ديمقراطية أو شبه ديمقراطية^(٩).

وفي هذا الصدد سوف نقوم بتعريف المتغيرات الأساسية التي سيجري تحليلها في هذا البحث، ودراسة الإطار الذي يربط بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي، ومن هذه المتغيرات، الحرية الاقتصادية **Economic Freedom** وهو ما يمكن التعبير عنها بمؤشر يمكن تسميته بالعمولة **Globalization** ومتغير الحوكمة **Governance**، أو جودة وكفاءة الأداء الحكومي، وما يتعلق بهذه المتغيرات من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية. ثم يلي هذا التحليل محاولة لاختبار العلاقة بين الحوكمة والديموقراطية والنمو الاقتصادي اعتماداً على توظيف البيانات التي أمكن الحصول عليها عن ٦٠ دولة تمثل العينة الأساسية للدراسة.

وقبل أن نتقل إلى تحليل واختبار العلاقات سالفة الذكر ينبغي التأكيد على طبيعة التطورات المعاصرة بشأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ذلك الدور الذي أخذ في الانحسار منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي كنتيجة للضغوط الدولية في اتجاه تفعيل آليات السوق، وتفعيل المبادئ الدولية بضرورة فتح الأسواق العالمية، وإزالة القيود التي تعترض تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نطاق واسع عبر الضغوط القادمة من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية المعنية بهذا الأمر^(١٠). ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الوظائف التي باتت تركز عليها الدول المختلفة في الفترة الراهنة لتفعيل آليات السوق وفتح الأسواق، ومنها يمكن أن نذكر:

الوظائف التقليدية: المعروفة (كالأمن والدفاع والعدالة)

الوظيفة التنموية: والتي ترتبط بضرورة تهيئة البيئة المحلية لتنشيط الاستثمار الخاص، وتتعلق تلك الوظيفة بإنشاء بعض مشروعات رأس المال الإجتماعي التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وليس كل مشروعات البنية الأساسية. كما يدخل في إطار هذه الوظيفة طرح السياسات الاقتصادية الملائمة لمسار النمو الاقتصادي، بما يحقق تحسنا في مستوى المعيشة في ظل مناخ أكثر استقرارا، وأكثر عدالة في توزيع ناتج هذا النمو.

الوظيفة التنظيمية: وهي الوظيفة المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الأفراد بعضهم البعض، والعلاقة بين الأفراد والأجهزة الحكومية المختلفة، والعلاقة بين الدولة ككيان مستقل والدول الأخرى. ويتأتى تنفيذ هذه الوظيفة من خلال إصدار التشريعات المنظمة لهذه العلاقات، وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، في إطار من الشفافية والمصداقية.

الوظيفة الرقابية: وترتبط هذه الوظيفة عمليا بالوظيفة التنظيمية، من حيث الرقابة على تنفيذ التشريعات، وتفعيل قضايا المصداقية والشفافية والمساءلة. ولعل الضمان الوحيد لحياة هذه الوظيفة، وعدم انحيازها، أو استخدامها كسيف مسلط على الرقاب هو الحوكمة والديمقراطية.

(٢) العولمة والنمو الاقتصادي^(١١):

لعلنا نلاحظ أن مصطلح العولمة **Globalization** قد أخذ في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي، وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية (**World Trade Organization (WTO)**) تلك المنظمة التي حلت محل

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدءاً من عام ١٩٩٥. وانطوت وثيقة إنشاء هذه المنظمة على مجموعة من الاتفاقيات التي تلزم الدول الأعضاء بالتجاوب الدولي في مجال فتح الأسواق أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مع الاتجاه نحو إزالة كافة القيود والعقبات التي تحول دون تحقيق قواعد المنافسة الحرة **Free Trade** وتفعيل قواعد المنافسة العادلة **Fair Trade** بإلغاء الدعم الممنوح للإنتاج والصادرات^(١٢).

وفي ضوء الالتزامات التي ترتبها عضوية الدول في المنظمة، فإنه يتحتم على الدول الأعضاء تعديل وتهيئة تشريعاتها المحلية، أو إصدار تشريعات جديدة تتوافق في نصوصها ومتطلبات تنفيذها مع مجاء في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في حدوث عولمة تشريعية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية القومية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يُطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الإنترنت.

وقد انتشر المصطلح وذاع استخدامه بين المتخصصين وغير المتخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، غير أن جذوره تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي، ذلك التقدم الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية

الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية **Global Product**، كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعني عولمة الاستهلاك أو **Global Consumer**. وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. تلك الثورة التي تتمثل مظاهرها في التقدم الهائل الذي يشهده العالم في الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلي بأجياله المختلفة، والإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية... الخ. ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت أهم مظاهرها ونتائجها تتدفق من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها.

وعلى ذلك فإن هذه الثورة تعتمد في طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشري، وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة الفنية المتراكمة عبر الزمن لدى الإنسان.

والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات سالفة الذكر بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات **Mergers** بين الشركات الصغيرة في محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم **Economies of Scale** أو الإنتاج الكبير **Mass Production**، ومن ثم تخفيض التكلفة، وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضا إلى الدخول في تكتلات إقليمية في محاولة لتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن اتساع نطاق ظاهرة العولمة.

فهل تحقق العولمة باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق الحرية الاقتصادية تحسناً في مستويات المعيشة لشعوب الكرة الأرضية من خلال تفعيل الأطر الديمقراطية وتحقيق الحرية السياسية وإطلاق الحريات المدنية، أم هناك تأثيراً سلبياً لذلك؟ الواقع أن النمو الاقتصادي يتطلب ضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يعني أن الموارد النادرة في حد ذاتها لم تعد قيداً على تحقيق النمو الاقتصادي، بل إن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وتجنب الهدر فيها يعد المحدد الأساسي لهذا النمو. والعولمة أو التحرير الاقتصادي، وتفعيل آليات السوق على المستوى المحلي والدولي يحقق التخصيص والاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ومن ثم النمو الاقتصادي.

ويجب أن نتعلم كيفية الاستفادة من الحقوق الممنوحة للدول النامية عموماً في أطر الاتفاقيات والقواعد التجارية الدولية، تلك الحقوق التي يمكن بموجبها توفير قدر من الحماية في الأجل القصير للمنشآت التي يمكن أن تتجاوب خلال فترة قصيرة مع المتغيرات العالمية سالفة الذكر. كما يجب أن نتعلم حماية أنفسنا من أنفسنا قبل أن نتعلم حماية أنفسنا من غيرنا، وذلك بتفعيل الأطر المؤسسية. للديمقراطية والحوكمة.

(٢) الديمقراطية والحوكمة:

يمكن تعريف الديمقراطية على أنها عملية يتم بموجبها السماح لأفراد المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة **Peacefully and regularly** بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء معايير الشفافية والمصداقية والمساءلة، بما يسمح بتجنب فساد الإدارات الحكومية، فضلاً عن أنها تسمح للناس بأن يكونوا أكثر كفاءة

ونجاحاً في ممارسة وظائفهم^(١٣). وهذا الأمر يؤدي إلى رفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة في الأجل الطويل.

وفي هذا الصدد فإنه يلاحظ أن الأنظمة المتسلطة للحكم قد تفلح بصورة عشوائية في رفع جودة أداء الحكومة من خلال أحداث التغيرات المطلوبة استناداً إلى منطق القوة، وهو ما قد يستغرق وقتاً طويلاً يصل إلى سنوات وربما عقود لكي يمكن التأثير على سلوك الناس. وهناك الكثير من الشك هذه الأيام عن إمكانية استمرار النجاح الذي حققته دولة مثل الصين في ظل نظام غير ديمقراطي عبر العقدين الماضيين، دون حدوث إصلاحات مؤسسية لتفعيل الحوكمة والديمقراطية. فالضعف المؤسسي قد يسبب تدهور في الأداء الحكومي مما يؤثر على الأداء الاقتصادي الصيني مستقبلاً. وهذه الحقيقة تقلق المسؤولين في كثير من الدول، الذين يعتبرون أن النمو الصيني، أي التنمية يمكن تحقيقها بنفس الأطر المؤسسية^(١٤).

ولاشك في «إن التفكير في آثار النظم الديمقراطية **Democracy Regimes** مقارنة بالنظم المتسلطة» **Authoritarian Regimes** يجب أن يتركز في تحليل الدوافع أو الحوافز التي تحرك كل من الإدارات الحكومية، والأفراد والجماعات في ظل النظامين، فالحكام في ظل النظم الديمقراطية لديهم الحوافز للسمع إلى ما يقوله الناس، وما يرغبون في تحقيقه، وهذه الحوافز مردها إلى مواجعتهم للانتقادات الموجهة إليهم، والبحث عن دعم مستمر في العمليات الانتخابية.

أما في ظل النظم المتسلطة فإن التأثير على سلوك الناس، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي عادة ما ينطوي على تكلفة مرتفعة، مع عدم التأكد من إمكانية الاستمرارية

في تحسين مستوى الأداء مستقبلاً. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الأزمات المالية التي سادت خلال العقود الماضية في بعض الدول كانت في جانب منها نتاجاً طبيعياً لسيادة أنظمة متسلطة، فإذا قامت البنوك بإقراض دكتاتور ما كما هو الحال في إندونيسيا سابقاً، أو إذا حدث خللاً أو تراخياً في شروط الائتمان، أو إذا تركزت القروض في عدد قليل من الأشخاص لكونهم من صناعات السياسة أو لصلتهم بهؤلاء الصناع، فإن الأداء الحكومي يتعثر، وتظهر الأزمات المالية والاقتصادية بصورة يصعب علاجها بدون تكاليف مرتفعة. فبدون الصوت الديمقراطي لم يكن هناك سيطرة كافية على أداء الحكومات، بسبب انعدام الشفافية، والمصادقية، والمساءلة، والصحافة الحرة النزيهة غير الحكومية أو الموجهة من قبل صناعات السياسة.

والوجه الآخر من العملة يتمثل في رعاية صناعات السياسة أنفسهم لمصالح الجماعات الضاغطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب لهذه الجماعات راجعة إلى السلطة، وليس إلى العمل والإنتاج كما هو الحال في أغلب النظم الديمقراطية، مما قد يؤدي إلى شيوع ظاهرة الأنشطة الهامشية الباحثة عن الربح بأقل مجهود ممكن **Rent- Seeking Activitirs**. ولعلنا نميز هنا بين الديمقراطية، وأشباهاها من نظم قد تبدو في ظاهرها للناظر إليها من الخارج على أنها ديمقراطية، وهي من الداخل بعيدة عن ذلك. فحقيقة أن الأصوات الانتخابية يمكن شراؤها تسمح للأغنياء والأفراد أو للأحزاب بالسيطرة على العملية الانتخابية بنفس الطريقة التي تحدث في ظل النظم المتسلطة. والموقف في أمريكا اللاتينية، وتونس في عهد رئيسها المخلوع على زين العابدين، ومصر خلال عهد الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك، وكثير من البلدان النامية يعد مثلاً على ذلك.

وبناءً على ما سبق فإن الديمقراطية تسهم في تحقيق التنمية البشرية، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب، والذي يمكنه من تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب. وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلاً للمطالب والحاجات العامة للأفراد، أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعميق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها.

ويتطلب نجاح الديمقراطية وجود آليات ليس فقط للمشاركة بل آليات للمساءلة من جانب الأفراد فضلاً عن المصداقية والشفافية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد.

وتعرف الحوكمة من ناحية أخرى على أنها مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع (أي الإدارات والهيئات والأجهزة والوزارات وغير ذلك من الجهات الحكومية التي تقوم باتخاذ قرارات، أو تنفيذ سياسات، أو الإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها) والحوكمة على هذا النحو يصعب الوصول إليها بدون الديمقراطية، حيث تتطلب الحوكمة تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية والمصداقية والمساءلة، ويمكن تعريف هذه المصطلحات على النحو التالي (١٥):

الشفافية: Transparenc

تنطوي الشفافية على تفعيل الأطر المؤسسية والتشريعية التي تكفل الحقوق

المدنية والحقوق الاقتصادية، بما في ذلك حرية المعرفة والإطلاع على المعلومات ذات الصلة بالنشاط الذي يمارسه الفرد، ويشير ذلك إلى ضرورة الوضوح في اتخاذ وتنفيذ القرارات والقوانين، وتتطلب الشفافية ضرورة النشر والإعلان قبل اتخاذ القرار، وبعد تنفيذه وإعمال الشفافية على هذا النحو يعد جزءاً لا يتجزأ من تفعيل الديمقراطية، وتحقيق الصالح العام. إذ أنه في ظل الشفافية يعمل الموظف العام بصورة غير تمييزية، ولخدمة الأداء الوظيفي بما يكفل تحقيق الكفاءة والمصداقية ويستبعد الانحراف الخلقى والفساد خوفاً من المساءلة والعقاب.

المساءلة **Accountability**

تنطوي المساءلة على تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق الغير بالمخالفة للقوانين والقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن المختلفة. وتنسحب المساءلة على جميع الموظفين العموميين كبيرهم وصغيرهم دون تمييز «دون أدنى محاولة لتغطية الأعمال غير المشروعة أو إخفائها» وعلى هذا النحو تعتبر المساءلة جزءاً هاماً من تفعيل الديمقراطية وتقليل الفساد، حيث يخضع صاحب القرار ومنفذة للمساءلة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته بصورة تجعله يراعى المصالح العامة للمجتمع، والمصالح الخاصة بناخبيه. والجدير بالذكر أن المساءلة عملية تحتاج إلى نضج في التقنين بما يكفل التحديد الدقيق لطبيعة المساءلة، ومن يقوم بها، ومن يخضع لها، ومتى تبدأ، مع ضمان حماية المجتمع من استخدامها كسيف مسلط على الأعناق، مع تفعيل قاعدة المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

المصداقية: Credibility

تنطوي المصداقية على عوامل عديدة مرتبطة بطبيعة ونوعية السياسات الحكومية، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلاً عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات. كما تتضمن المصداقية قدرة الأجهزة الحكومية على تنفيذ الأحكام، وتفعيل قضية المساءلة. و تحقيق درجة معقولة من المصداقية لفترة طويلة من الزمن، يمكن خلالها بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات، ومتخذي القرارات، ومنفذي القوانين، وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع. وتعد المصداقية أيضاً أحد أهم أجزاء ومتطلبات تفعيل الديمقراطية.

وبناء على ما سبق فإن الشفافية والمساءلة والمصداقية تعد عوامل هامة على طريقة بناء الديمقراطية، وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين كفاءة أداء الأجهزة الحكومية. مما يقضي في نهاية المطاف برفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسن مستوى المعيشة، وتفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء، وتصحيح الانحرافات، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة. ونعني بالمشاركة الإسهام في:

١- صنع وتنفيذ ومتابعة القرارات والقوانين الاقتصادية.

٢- العملية السياسية والأحزاب والانتخابات.

٣- إنتاج السلع وتقديم الخدمات المختلفة.

٤- حل المشكلات المجتمعية محلياً وخارجياً.

٥- تفعيل مستوى اداء الوحدات الاقتصادية.

(٤) قياس العلاقة بين العولمة والديموقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادي:

لقياس العلاقة بين العولمة والديموقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادي، سوف يتم الاعتماد على بيانات ٦٠ دولة ممثلة لمجتمع الدراسة، وهي مجموعة من الدول تم اختيارها على أساس توافر بيانات ومؤشرات كافية عن تحليل العلاقات سالفة الذكر بها خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١١)، فضلا عن أنها تمثل دولا حققت مستويات معقولة من الحوكمة والديمقراطية، ودولا لازالت في طور المحاولة، ودول لم تنزل تثن من وطأة النظم المتسلطة. هذا وتنطوي العينة كذلك على سلسلة زمنية لمتغيرات الديموقراطية والحوكمة والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عبر الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١١). وهي فترة كافية لتحليل العلاقات السابق ذكرها.

وقد تم الاعتماد على نموذج النمو الذاتي **Endogenous Growth Model** لتحليل أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي في دول العينة. أما فيما يتعلق بمصدر البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالتحليل فسوف نلقي القليل من الضوء على هذه المؤشرات وكيفية تكوينها ومصدرها، وذلك على النحو التالي:

أولاً مؤثر الحرية الاقتصادية (العولمة)^(١٦):

يعكس هذا المؤشر نطاق تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية أو الخارجية، أو بمفهوم المخالفة مدى تحرر النشاط الإقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة، وغير المباشرة. ويقوم بإعداد ونشر هذا المؤشر معهد **Fraser Institute** ويسمى المؤشر **Economic Freedom**. (أو مؤشر الحرية الاقتصادية).

ووفقاً لآخر تقرير، صادر في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية في خمس مجالات رئيسية لتدخل الدولة، وهي:

أ- حجم التدخلات الحكومية المباشرة. أي مدى تحكم الدولة في تخصيص الموارد، وإنتاج السلع والخدمات. ويتكون هذا المجال من أربعة مكونات، وهي:

(١) نسبة الإستهلاك الحكومي للإستهلاك الكلي.

(٢) التحويلات الحكومية كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

(٣) حجم الملكية العامة، والإستثمار العام.

(٤) التغير في معدلات الضرائب على الدخل.

ب- حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحمائية. ويعكس هذا المجال مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي، وقضائي، وقانوني مدعم للحقوق، والملكيات، وللمصالح الخاصة بدون تحيز، أو ضغوط سياسية.

ج- التدخل من خلال السياسة النقدية. ويتصرف هذا المجال إلى قياس مدى تدخل الدولة من خلال إنتهاج سياسة نقدية مستقرة ويضم هذا المجال كل من معدل نمو المعروض النقدي مقارنةً بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، والإنحراف المعياري لمعدل التضخم السنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومعدل التضخم السنوي.

د- حرية التعامل مع الأجانب. وينطوي هذا المجال على مدى تدخل الدولة في تقييد المعاملات الخارجية السلعية، والخدمية، والمالية. ويشتمل هذا المحال على خمس مكونات، وهي:

- ١) الضرائب على التجارة الدولية.
- ٢) القيود التنظيمية المعوقة للتجارة.
- ٣) الفرق بين سعر الصرف الرسمي، وسعر صرف السوق السوداء.
- ٤) تقييد التعامل في أسواق رأس المال الأجنبية.
- ٥) حرية تملك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية بالداخل، والخارج.

هـ- التدخل من خلال القيود التنظيمية.

ويعكس هذا المجال مدى تدخل الدولة من خلال التنظيم، واللوائح المعوقة لممارسة النشاط المحلي سواء المتعلق بالعمل، أو بالإنتاج، أو بالتصدير، والاستيراد، أو بالإقراض والإقراض ويشتمل على أربع مكونات أساسية وهي:

- ١- تنظيم سوق العمل من حيث الأجور وقوانين العمل.
- ٢- تنظيم أسواق الائتمان من حيث الملكية العامة للبنوك، والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص، والرقابة على سعر الفائدة.
- ٣- تنظيم قطاع الأعمال: بمعنى اللوائح المتعلقة بالدخول في مجال الإنتاج، وذلك من حيث الرقابة على الأسعار والتدخلات الإدارية.

ثانياً) مؤشر الديمقراطية^(١٧) :

منذ بداية السبعينيات قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية في عدد كبير من دول العالم، وتسمى هذه المؤسسة بدار الحرية **Freedom House** ويتم إعداد هذا المؤشر في شكل رقم إجمالي يعبر عن مستوى الديمقراطية في الدولة .

ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية، وكذلك الحقوق المدنية. وفي هذا الصدد يتم عمل مسح يضم نوعين من قوائم الاستقصاء، إحداهما تضم تساؤلات بشأن الحقوق السياسية، والأخرى تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية. وإستناداً على الإجابات يتم إستخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية. وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

أ) الحقوق السياسية: وتتضمن التساؤلات التالية:

- ١) هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام إنتخابي حر؟
- ٢) هل يتم اختيار ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام إنتخابي حر؟
- ٣) هل توجد قواعد إنتخابية عادلة، وتكافؤ في الفرص، وإنتخاب عادل، وأمانة بشأن صناديق الإقتراع؟
- ٤) هل من حق الأشخاص تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية؟
- ٥) هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لإنتخاب ممثل معين؟
- ٦) هل يخضع الأفراد للحكم بواسطة قوة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية، أو أى شكل من أشكال القوة؟

٧) هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها، أم تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي.

٨) هل يستطيع الناخبون إمداد ممثليهم المنتخبين بقوة حقيقية؟

٩) في حالة النظم الملكية، حيث لا يوجد نظام إنتخابي - هل يسمح للأفراد بمساءلة ومحاسبة المسؤولين؟

١٠) هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد. وفي هذا الصدد يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات، وهي (الفساد السياسي، العنف السياسي، عدم التحيز السياسي ضد الأقليات، درجة المشاركة السياسية). ومنها يتم إستخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السيلسية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. وتشير القيمة (واحد) إلى أنه يوجد في الدولة نظام إنتخابي عادل، ويتمتع المواطنون بالحرية السياسية، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات في صنع القرار السياسي، ويوجد جماعات معارضة، ولا يوجد فساد سياسي.

أما القيمة (٢) فتعني أن هناك بعض العوامل كالفساد السياسي، أو العنف العسكري، مما يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسي حراً. وتعني القيم (٣)، (٤)، (٥) سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية. أما القيمة (٦) فتعني أن هناك نظام حكم ذو حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية، ولا توجد نزاهة في العملية الإنتخابية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفي حالة القيمة (٧) فإن النظام السياسي يصبح محكوما بقواعد

جامدة لا تسمح بأى مشاركة فى العملية السياسية. مع انتشار العنف، والفساد، والتحيز السياسى.

(ب) الحقوق المدنية: وتتضمن التساؤلات التالية:

- ١) هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟
- ٢) هل يوجد حرية للنقاش العام فى إطار ندوات، ومؤتمرات؟
- ٣) هل يوجد نقابات تجارية، وعمالية ذات قوة تفاوضية؟
- ٤) هل يوجد إستقلال للقضاء؟
- ٥) هل يعامل الأفراد معاملة عادلة فى ظل قوانين الدولة؟
- ٦) هل يوجد إستقلال عن الفساد السياسى؟
- ٧) هل توجد حماية كافية للأفراد من العنف السياسى، والإعتقالات سواء للمؤيدين، أو المعارضين للحكم؟ .
- ٨) هل تفرض الدولة قيود على حرية إختيار العمل، والإقامة؟
- ٩) هل توجد حماية كافية للحقوق والملكيات؟
- ١٠) هل يخضع الأفراد للإستغلال من جانب الجهاز الإداري الحكومى؟

وبالمثل يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأى بشكل رسمى، وغير رسمى، وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، الخضوع للإعتقالات والفساد السياسى، تكافؤ الفرص وحرية النشاط الاقتصادى). ومنها يتم إستخراج رقم إجمالى يعبر عن الحقوق المدنية، ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات. و الدول التى تأخذ الرقم (١) تعنى أن هناك نظاماً

مؤسسياً مدعماً للحقوق المدنية، ولا يوجد خضوع للفساد السياسي، وهناك حرية للتعبير عن الرأي، وأن هناك نظام اقتصادي حر. أما القيمة (٢) فتعني أن هناك نقص في أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاماً حرّاً. والدول التي تأخذ القيم (٣)، (٤)، (٥) فتعني أن هناك قيوداً حكومية مفروضة على الحقوق المدنية في المكونات الأربعة. أما الدول التي تأخذ القيمة (٦) و(٧) فتعني أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الحريات المدنية.

وإستناداً على المؤشرين السابقين يتم إستخراج متوسط لهما يمثل المؤشر الإجمالي للديمقراطية. ويتراوح نطاقه بين واحد وسبع درجات.

ثالثاً) مؤشر الحوكمة أو الفساد^(١٨)

ويقاس هذا المؤشر مدى وجود مدفوعات إضافية، غير رسمية يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة، لتسهيل، وتخفيف حدة، وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالاستثمار أو التصدير، أو الإستيراد، ودخول السوق المحلي، والخارجي، أو للحصول على مزايا تفضيلية بشأن الإقتراض، أو الضرائب، واستخراج التصاريح، والتراخيص، والدعم، وعند تنفيذ التعاقدات... الخ. كما يقاس مدى وجود، وانتشار الاستغلال والفساد والرشوة بين المؤسسات العامة، والسياسيين. وقد تم تكوين هذا المؤشر إستناداً إلى المسوحات التي أجرتها المؤسسات، والمنظمات المتخصصة في هذا الشأن. وهذه المسوحات، عبارة عن أسئلة تم توجيهها لرجال الأعمال، والمنظمين، والمحللين الاقتصاديين، وعامة الجمهور، وتتعلق بمدى وجود

مدفوعات إضافية خاصة يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد، والشركات المحلية والأجنبية عند إجراء أية معاملات مع هذا الجهاز. والمصدر الأساسي لهذا المؤشر هو تقرير الشفافية الدولية، **International Transparency** الذي يتراوح نطاقه بين الصفر (انتشار الفساد)، والـ ١٠ درجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي).

وهناك مؤشرات تصدرها جهات أخرى قريبة الصلة بالمؤشرات السابق ذكرها، ومنها مؤشر يسمى **ICRG (International Country Risk Guide)** حيث يوضح هذا المؤشر خمسة مجالات أساسية يتم بموجبها الحكم على مستوى الحرية الاقتصادية والمناخ الاستثماري المصاحب، ومستوى المخاطر التي تعترض المستثمر الدولي وهو بصدد القيام بتوظيف أمواله في دولة ما. وهذه المجالات الخمسة هي:

(١) إنكار التعاقدات وفسخها بدون تعويض . **Contract Repudiation.**

(٢) مخاطر نزع الملكية **Expropriation Risk.**

(٣) الفساد والرشاوى. **Corruption**

(٤) مصداقية ودور القوانين وتنفيذ الأحكام . **Rule of Law**

(٥) نوعية الجهاز البيروقراطي **Bureaucratic Quality**

رابعاً: النموذج المستخدم في القياس:

سوف يتم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات السابق

تحليلها، والمتعلقة بالعمولة، والديمقراطية، والحوكمة أو الفساد باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك على النحو التالي:

$$g = \alpha_0 + \alpha_1 Freedom_{it} + \alpha_2 Democracy_{it} + \alpha_3 Governance_{it} + u_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تشير:

$Freedom_{it}$ = الحرية الاقتصادية (العمولة) في السنة t وللدولة i

$Democracy_{it}$ = مستوى الديمقراطية في السنة t وللدولة i

$Governance_{it}$ = الحوكمة أو مستوى الفساد في السنة t وللدولة i

كما سيتم الاعتماد على نموذج النمو الذاتي باستخدام دالة إنتاج (كوب - دو جلاس) لتقدير العوامل المؤثرة على البواقي **Residuals** والتي تعرف بالانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج **Total Factor Productivity**، وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي **Endogenous Growth Model** الذي يأخذ في صيغته العامة دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التالية:

$$Y_{it} = A_{it} K_{it}^{\alpha} L_{it}^{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

حيث تشير قيمة المعلمة A_{it} إلى تأثير كافة العناصر الأخرى بخلاف رأس المال والعمل. وبالتعريف فهي عبارة عن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج **TFP** بما في ذلك تأثير: الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، والحوكمة، ورأس المال البشري، والتغير الفني وغير ذلك من العوامل التنظيمية والمؤسسية التي قد تؤدي إلى تحسن الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فالديمقراطية، والحوكمة، والحرية الاقتصادية تؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الحكومي، وتحسين عملية تخصيص الموارد، ورفع قدرة ومهارة العنصر البشري، الأمر الذي ينعكس على الإنتاجية الكلية والنمو.¹⁹

ويعد نموذج النمو الداخلي من أهم النماذج التنموية المعاصرة، إذ انه يبحث في أسباب حدوث النمو، على عكس نماذج النمو النيوكلاسيكية التي كانت تركز على كيفية حدوث النمو^(٢٠). فهذه النماذج الأخيرة اعتبرت أن النمو الاقتصادي يعتمد بصورة أساسية على افتراض سريان قانون تناقص الغلة من ناحية، وسريان حالة المنافسة الكاملة من ناحية أخرى^(٢١)، ويتحدد مستوى الفن الانتاجي من خلال عوامل خارجية **Exogenous** لاعلاقة لها بعوامل الانتاج المستخدمة في دالة الإنتاج. وهذا يعني أن نماذج النمو النيوكلاسيكية قد نجحت في تفسير كيفية حدوث النمو، ولكنها لم تحدد بدقة أسباب هذا النمو.

ويعد **Robert Solow** من أهم منظري النمو النيوكلاسيكي خلال الخمسينيات من القرن الماضي^(٢٢)، حيث قام بتطوير نموذجا للنمو استنادا على متغيرات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن النمو الاقتصادي يتحرك في اتجاه التوازن المستقر في الأجل الطويل **Long Term Steady State** وقد اعتمد في تفسيره هذا على تأثير معدل التغير الفني عبر الزمن. وعليه فإن التساؤل الذي طرحه عديد من الاقتصاديين فيما بعد هو عن مصدر حدوث هذا التغير الفني، أو بمعنى آخر ماهي العوامل الدافعة إلى هذا التغير عبر الزمن.

وقد فتح هذا التساؤل الباب امام محاولات البحث عن هذه العوامل، وهو ما أسهم في التوصل إلى نماذج النمو الداخلي التي طُرحت على الساحة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث توصل كل من **Paul Romer** و **Robert Lucas** إلى أن النمو يحدث من داخل النموذج ذاته، حيث يعتمد التغير الفني في

الأجل الطويل على مجموعة من السياسات والأطر الاقتصادية التي تؤثر على مسار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو الأمر الذي تجاهلته نماذج النمو النيوكلاسيكية التي اعتمدت على علاقات فنية بين المدخلات (عناصر الانتاج) والمخرجات (الناتج)، وافترضت ثبات متغيرات السياسة، وغيرها من الأطر المؤسسية ذات الصلة بعملية النمو. وفي هذا الصدد فإن منظري النمو الداخلي يرون أن التغيير الفني غير المفسر في دالة الانتاج يعتمد بصورة أساسية على مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بحوافز النمو، ومتغيرات السياسة المختلفة بما في ذلك عنصر رأس المال البشري، والانفاق على البحوث والتطوير، والابتكار أو التجديد، فضلا عن الأطر المؤسسية التي توفر مناخا جيدا للنمو.

وعلى ذلك فإن الفرض الأساسي لنماذج النمو الداخلي هو سريان حالة تزايد الغلة، حيث تنتقل دالة الانتاج بالكامل إلى أعلى عبر الزمن نتيجة لمتغيرات تنتج من داخل النموذج. ويفسر بذلك سريان هذا المبدأ الجزء غير المفسر من النمو في دالة الانتاج، وهو ذلك الجزء الذي أطلق عليه **Romer** البواقي **Residuals** أو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج **TFP**^(٢٣).

وبناء على هذا التحليل فإنه يمكن من المعادلة رقم (٢) اشتقاق المعادلة التالية، لتقدير أثر العوامل أو الأطر المؤسسية الممثلة في كل من العولمة، والديمقراطية، والحوكمة أو الفساد على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وذلك بتقدير المعادلة التالية رقم (٣):

$$A_{it} = \beta_0 + \beta_1 Freedom_{it} + \beta_2 Democracy_{it} + \beta_3 Governance_{it} + u_{it} \dots (3)$$

خامسا : نتائج التقدير:

(١) تقدير المعادلة رقم (١) (التأثير المباشر على النمو):

بتقدير المعادلة رقم (١) أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$g = 0.014 - 0.018 \text{ Freedom}_{it} + 0.215 \text{ Democracy}_{it} + 0.038 \text{ Governance}_{it}$$

$$\text{T test} \quad (-2.2) \quad (2.3) \quad (5.6)$$

$$R^2 = 0.33$$

وتشير النتيجة السابقة إلى مايلي:

أولا : تؤثر الحرية الاقتصادية أو مؤشر العولمة على الناتج تأثيراً سلبياً، حيث تؤدي زيادة درجة الحرية الاقتصادية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنحو ١٨ في الألف. ولعل انخفاض قيمة التأثير السلبي على هذا النحو تعود إلى أن زيادة درجة المنافسة العالمية بزيادة عمليات التحرير الاقتصادي تؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت محدودة الكفاءة، وارتفاع معدلات البطالة، غير أن هذا التأثير سيبقى في الأجل القصير. ويمتد هذا الأجل القصير من منظور النمو الاقتصادي والتغيرات العالمية المستمرة في اتجاه تعميق العولمة أفقياً (بزيادة عدد الدول التي تتحول إلى تفعيل نظام السوق الحر)، ورأسياً بزيادة أو اتساع نطاق عمليات التحرير الاقتصادي محلياً وخارجياً في كل دولة) إلى مايزيد عن عشر سنوات.

ثانياً: لوحظ من التقدير أن الديمقراطية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، ويشير ذلك إلى أن زيادة مستوى الديمقراطية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار ٢١٥ في الألف فقط. أما في الأجل الطويل، وهو الأجل الذي يمتد إلى مايزيد عن

عشر سنوات فإن زيادة وتفعيل مستوى الديمقراطية سوف يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي المتواصل. حيث تتولد من داخله عوامل محفزة ودافعة للنمو في الأجل الطويل.

ثالثا: ترتبط الديمقراطية إلى حد كبير بالحوكمة، وقد جاءت نتيجة التقدير لتشير إلى أن الحكومة تؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي، إذ بلغ هذا التأثير نحو ٣٨ في الألف، ويشير ذلك إلى أن الفساد يدفع معدلات النمو إلى الانخفاض في الأجل الطويل، حيث تنعدم الحوافز على العمل والإنتاج وتشيع قيم لا أخلاقية في تنفيذ الأعمال وأداء الخدمات العامة، ومن ثم توزيع الناتج بصورة غير عادلة، تستند على سطوة المال وخراب الذمم.

رابعا: لوحظ أن معامل التحديد R^2 قد بلغ ٣٣٪ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو ثلث التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. ويعتقد الباحث أن هذا التأثير الراجع إلى المتغيرات المؤسسية، أي الديمقراطية والعمولة والحوكمة، أنها لا يظهر بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي، ولكنه يحفز على النمو، ويوفر بيئة استثمارية مواتية تؤثر على النمو في الأجل الطويل وتسهم في استمراريته.

(٢) تقدير نموذج النمو الداخلي : (الأثر على البواقي)

بتقدير المعادلة رقم (٢) أي دالة الإنتاج النيوكلاسيكية أمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

$$\text{Log}(Y_{it}) = 0.974 \log(K_{it}) - 0.01 \log(L_{it})$$

T test (64.684) (-3.511) $R^2 = 0.95$

وبحساب البواقي وإعادة التقدير مع إدخال المتغيرات المؤسسية (الديموقراطية والعمولة والحوكمة) كمتغيرات مستقلة ومفسرة لبواقي دالة الإنتاج أمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

$$g = 0.333 - 0.05 Freedom_{it} + 0.03 Democracy_{it} + 0.012 Governance_{it}$$

T test (-12.4) (5.9) (3.3)

$R^2 = 0.37$

ويمكن أن نلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أولاً: جاءت التقديرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية لتتفق مع التقديرات السابقة، حيث جاءت معلمة التأثير للحرية الاقتصادية على بواقي دالة الإنتاج نحو ٥٪ أي أن الزيادة في مستوى التحرر الاقتصادي يترتب عليه حدوث انخفاض في بواقي النمو بهذه النسبة، وكما سبق القول فإن هذا التأثير هو تأثيراً قصير الأجل، إذ أن الأجل الطويل مع تزايد عمليات التحرير الاقتصادي سوف يسمح بتحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

ثانياً: فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على البواقي فقد لوحظ أن زيادة مستوى الديمقراطية بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة البواقي بما نسبته ٣٪ في الأجل القصير. ومن المتوقع أن تتجه هذه النسبة إلى الزيادة في الأجل الطويل باعتبار أن الديمقراطية تحسن من المناخ الاقتصادي الملائم لزيادة الاستثمارات والنمو.

ثالثاً: جاءت التقديرات المتعلقة بالحوكمة بإشارة موجبة مما يشير إلى أن الحوكمة وتقليل الفساد يترتب عليه أيضاً زيادة مقدار البواقى في معادلة النمو بما نسبته ١٢ في الألف.

رابعاً: تفسر هذه العوامل مجتمعة نحو ٣٧٪ من التغير في بواقى دالة الإنتاج. وهذا يعني أن هناك ما يقرب من ٦٣٪ من التغير في البواقى لازالت غير مفسرة، ويعود ذلك إلى وجود عوامل عديدة لم تدخل في إطار التقديرات السابقة، ومنها على سبيل المثال، المستوى التعليمي ومدى توفر عنصر رأس المال البشرى، والأطر التنظيمية والتشريعية المختلفة، بالإضافة إلى مناخ الابتكار والتطوير، ومستوى الإنفاق على التعليم، والمستوى الصحي والغذائي إلى غير ذلك من العوامل أو المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي بصفة عامة.

ولعلنا نشير هنا في نهاية هذا البحث إلى المداخل والخيارات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية المستندة إلى أطر مؤسسية تسهم في تحقيق النمو المستدام

وتشتمل مداخل أو خيارات التنمية على صياغة الإطار العام لكفالة نمو الاستثمارات، وإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وتشير التجارب المعاصرة إلى وجود عدة خيارات لإدارة عملية التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه الخيارات من دولة إلى أخرى. فهناك الخيار الذى يتبنى موقفاً أكثر تشدداً من حيث تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وينادى بضرورة انسحاب الدولة من هذا النشاط واقتصار تدخلها على بعض الوظائف الرامية إلى تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع من حيث وضع وصيانة التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى، والإشراف على تطبيقها، وهذا الخيار ينطوى على ترك توجيه الموارد

بصورة كاملة لقوى السوق دون تدخل من جانب الدولة، أما الخيار الثاني فهو خياراً معاكساً تماماً للخيار الأول، حيث تتدخل الدولة في جميع جوانب النشاط الاقتصادي وتتولى القيام بعمليات توجيه واستخدام الموارد المتاحة بصورة مركزية، ولا مكان في ظل هذا الخيار لممارسة القطاع الخاص لأي نشاط اقتصادي .

والواقع أن تجارب التنمية قد شهدت الى جانب الخيارين السابقين خياراً ثالثاً أثبت نجاحاً كبيراً، وهو خليط من الخيارين السابقين، وقد تبنت هذا الخيار التنموي الأخير كل من اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والنمسا، حيث تترك عملية تخصيص واستخدام الموارد لآليات السوق، وتتدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية للتأثير على عملية توجيه واستخدام هذه الموارد، إضافة إلى الإشراف والرقابة والتنظيم لحركة النشاط الاقتصادي، وضبط إيقاعه وفقاً لمجموعة من الأهداف العامة.

والكلمة الأخيرة في إطار خيارات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تتلخص في أن دور الحكومة يجب أن يتصف بالرشادة في صياغة الأطر العامة لممارسة هذا النشاط، ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المنظمة له. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال إصلاح مؤسسي يكفل حماية الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، ويحدد المسؤوليات، ويضع أطر واضحة للمصداقية والشفافية والمساءلة، ويسمح بتعقب الفساد واقتلاع جذوره أينما وُجد.

ولم يعد الخيار المطروح في الوقت الحالي هو أعمال آليات السوق أو تنحيها جانباً، وتوجيه الموارد بصورة إدارية. بل إن الخيار المطروح للتطبيق وليس للنقاش هو تحرير النشاط الاقتصادي بكافة جوانبه، وإعمال آليات السوق، مع وجود إدارة

حكومية جيدة تستطيع توجيه دفعة الاقتصاد في عالم يموج بكثير من التغيرات وتجنب الآثار الضارة للنظم المتسلطة. فعولمة النظم الاقتصادية المحلية أصبحت أمراً واقعاً، ولا مناص من التعامل مع هذه الظاهرة في إطار ما يُعرف بالحوكمة والديموقراطية في الأدب الاقتصادي والممارسات السياسية المعاصرة.

هوامش ومراجع البحث

- (١) علاء عبد الحفيظ محمد: «تأثير التحول الديمقراطي في الدول النامية على السلام الدولي»، مجلة دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، السنة الخامسة عشر - العدد الخامس عشر، يناير ٢٠١٠، ص (٩)
- (٢) المرجع السابق، ص (١٠)
- (3) Jian-Guang Shen: "Democracy and Growth, An alternative Empirical approach", (Discussion Papers, Institute for Economies in Transition, BOFIT, No. (13), 2002, P.(7).
- (4) Samir Aita "Globalization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" paper presented at the first Mediterranean dialogue program workshop, Beyrouth, May, 2002
- (٥) راجع في ذلك
- Kormendi R. & Philip M. 1985,: "Macroeconomic Determinants of Growth", (Journal of Monetary Economics),No. (16).
- Scully, Gerald W. :, 1988, "The Institutional Framework and Economic Development," , Journal of Political Economy, No., (96).
- (٦) انظر في هذه الدراسات على سبيل المثال:
- Helliwell, J. :, 1994, "Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth", (British Journal of Political Science, No. (24).
- Przeworski, A. & Fernando Limongi, ,", 1993: "Political Regimes and Economic Growth, (Journal of Economic Perspectives), No. (7)
- (7) Barro, Robert, 1996,: "Democracy and Growth", (Journal of Economic Growth", No. (1).
- (8) Francisco L. & Rivera- Batiz: 1999, "Democracy, Governance and Economic Growth", (Paper Presented at the Conference "Democracy, Participation and Development, Sponsored by the Program in Economic Policy management at Columbia University, New York, York City.
- (9) Jian Guang Shen, "Democracy and growth; Op...Cit, BOFIT, 2002

(10) Samir Aita "Globalization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" op. cit., May, 2002

(١١) عادل المهدي: «عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية»، (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة) ٢٠٠٤.

(12) World trade organization Publications at : www.wto.org.

(13) Francisco L. & Rivera- Batiz.,1999, "Democracy, Governance and Economic Growth", Op...Cit., p.(2)

(14) Samir Aita "Globalization, Economic Impact and Democracy in the Arab world" Op...Cit., May, 2002

(١٥) صديق محمد عفيفي: «قضايا خاصة في الإدارة المجتمعية، الشفافية - المساءلة- الشراكة» (ندوة منظومة الإدارة المجتمعية وإدامة التنمية)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣

(١٦) راجع في مؤشر الحرية الاقتصادية: www.hertige.org

(١٧) راجع في مؤشر الديمقراطية www.freedomhouse.org.

(١٨) راجع في مؤشر الحوكمة أو الفساد : WWW.transparency.org

(19) Hall R. & Charles J., "Why Do Some Countries Produce so Much Output Per Worker than Others?", (Quarterly Journal of Economics), No. (114),1999.

(20) Nicolai J. Foss: "The New Growth Theory: Some Intellectual Growth Accounting", (Department of Industrial Economic and Strategy, Copenhagen Business School), Working paper No.(97-2)

(٢١) يرجع تمسك الاقتصاديون لفترة طويلة بمبدأ تناقص الغلة إلى أنه يحقق نقطة وحيدة للتوازن المستقر من المنظور الرياضي، إذ أن تناقص الغلة يستند إلى تزايد التكلفة الحدية، أي زيادة التكلفة المترتبة على إنتاج وحدة إضافية من الناتج عن تكلفة الوحدة السابقة عليها. وهذا يعني أن نقطة التوازن يمكن الوصول إليها عند مستوى الإنتاج الأمثل. فالنمو بفعل هذا المبدأ يتجه إلى

التباطؤ بزيادة أحد عناصر الإنتاج حتى يتوقف تماماً بعد فترة، إذ لا يمكن الاستمرار في زيادة أحد العناصر إلى مالانهاية أما مبدأ تزايد الغلة فإنه يجعل النموذج الرياضي غير قابل للحل بأدوات القياس المعروفة، مما يضع الاقتصاد الرياضي في ورطة. راجع في ذلك:

- Joseph Cortrigh.:** "New Growth Theory, Technology and Learning", (Review of Economic Development), No. (4), 2001
- (22) **Solow R.:** "Technical Changes and the Aggregate Production Function", (Review of Economics and Statistics), No.(39), 1957.
- (23) **Romer P. .:** "Increasing Returns and Long run Growth", (Journal of Political Economy), No. (94), 1986.